التصويت على مشاريع ميزانيات الجهات الحكومية

الوزير الجبري يؤكد تلاقي ملاحظات ديوان المحاسبة (تصوير: صالح محمد)

«التأمينات الاجتماعية» و«معهد الأبحاث»

المجلس يحدد آلية التعامل مع الميزانيتين إما بإحالتهما للحكومة أو بالتعامل معهما في اللجنة المختصة

هناك موعد مقترح من قبل مكتب المجلس بأن يتم فض دور الانعقاد في 15 يونيو المقبل

الرجوع إلى الإدارة المختصة بالموافقة على بعض الاستثمارات بما يخالف اللوائح ودخلت اللجنة باستثمارات عالية المخاطر.

واضاف: نعرف انه تم إلغاء اللجنة لكن هل تمت دراسة القرارات التي صدرت عنها، متسائلا: كيف توظفون وافدا تخصصه إدارة فندقة في إدارة صناديق سيادية، أين وصلنا؟

ولفت الى ان الحساب الختامي للعام السابق يتكلم عن مليار و400 مليون دينار عائد على الاستثمار والاتعاب 29 مليونا (المصاريف) وهذه السنة العائد 21 مليونا بنفس قيمة الاتعاب؟ كيف يتم ذلك؟.

وتساءل: ماذا يحدث في التامينات؟ مؤسسات تدير 9 مليارات تضع شخصا مؤهله فندقة يراقب ويقيس المخاطر، أين يتم ذلك؟ إلى أين وصلنا؟ كيف يتم ذلك؟

عادل الدمخي: بمناسبة الحدث التاريخي بإعادة الجناسي لأصحابها أتقدم بالشكر الجزيل لسمو الأمير الذي كنا على ثقة بوعود سموه، والحمدلله بأن وفق لإعادة الحقوق لأصحابها وأتقدم بالشكر لكل من سعى لطي هذه الصفحة من رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء والنواب واللجنة ومجلس الوزراء.

وقال: أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة في لجنة الميزانيات ومكتبها الفني المميز الذي قدم ما لم يقدمه غيره، خاصة أنهم يسهرون ليلا ويخرجون من مكاتبهم الواحدة صباحا ويستحقون الشكر الجزيل.

واكد أن هناك تهاونا في مكاتب التدقيق الداخلي، فهناك مكاتب تدقيق يجب أن تتبع الوزير أو مدير الهيئة وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء ورغم ذلك غير مفعلة وهذا معناه أن الوزير غير مهتم.

وأضاف: ينبغي وضع مكتب تدقيق على أعلى مستوى من مستشارين كويتيين، لدينا مؤسسات مليارية يتفرع منها شركات وأعمال كبيرة لكن الرقابة ضعيفة.

ولفت الى ان مؤسسة التأمينات بها مليارات وخسائرها بالمليارات، ويجب أن تكون لها رقابة خاصة.

وقال ان المشكلة الاقتصادية في خسائر المليارات وليس دعم البنزين او الكهرباء والماء، لافتا الى ان المدير العام السابق لمؤسسة التأمينات مسجّل شركة خاصة باسمه والوزير ساكت، هؤلاء مسؤولون يهدرون مليارات الدولة فأين مواقف الوزير؟ أين الإستراتيجية الجديدة التي يتكلمون عنها؟

واكد ان تدخلات الوزراء دمرت الهيئات مثل هيئة الزراعة وما حدث فيها من تتبيع، وكذلك هيئة القوى العاملة مواردها وإيراداتها تذهب لوزارة الشؤون، رغم انها هيئة مستقلة.

صالح عاشور: عند مراجعة الميزانيات يفترض أن يكون مسؤولو الجهات على المنصة لتسجيل ملاحظات النواب القيمة وإذا لم يحدث ذلك فكيف يعرفون ما يحدث عندهم، ونستغرب عدم تواجد الوزراء المعنيين بالميزانيات التي نناقشها ما يدل على عدم اهتمام الحكومة بتسجيل ملاحظات النواب على أداء المؤسسات

وقال: مؤشر خطير إذا لم يأخذ الوزراء ملاحظات النواب بعين الاعتبار وسياتيهم يوم أسود بسبب عدم مبالاتهم بملاحظاتنا، لافتا الى

عاشور ينتقد التراخي الحكومي

خليل الصالح يطالب بتمكين الجهات الرقابية

العدساني: لجنة الميزانيات بإجماع أعضائها رفضت ميزانية «الزراعة» بسبب عدم التعاون مع الجهات الرقابية

عبدالله فهاد: لا يوجد أي رقابة مالية في «الزراعة» وهناك قصور وبعض التوزيعات لأناس معنيين

ان هناك نقطة مهمة وهي عدم وجود جدية لدى الحكومة وجهاتها في تسوية الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين.

واضاف: على رئيس الحكومة أن يستعجل في تعديل وزاري والا سنكون أمام مواجهة مع الحكومة.

وبشأن ميزانية التامينات قال ان هناك 29 مليارا 21 مليارا منها استثمارات خارجية و7 مليارات استثمارات داخلية محلية، وارباح المؤسسة انخفضت من 1.4 مليار دينار الى 21 مليون دينار.

واضاف ان الكل ينتقد المدير العام السابق الذي أتى بإيرادات 1.4 مليار دينار واليوم الادارة الجديدة خفضت الارباح الى 21 مليون دينار وهذا يطرح علامة استفهام.

وتساءل: لماذا لا نستثمر هذه المليارات الضخمة داخل الكويت مثل السكن ذي العائد الاستثماري 12و 15 ٪. وكذلك المستشفيات وكذلك الاستثمار في الجانب التعليمي.

خليل عبدالله: اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة الميزانيات والمكتب الفني، حضرت عدة اجتماعات للجنة ورأيت جهدا كبيرا.

وقال: يجب رفض ميزانية اي جهة لا تقوم بدورها وهناك أداء إداري وأداء مؤسسي، وتقارير الديوان هي من تعرفنا إذا كانت الجهة هذه تقوم بدورها المناط بها أم لا.

واكد ان وزير المالية يتحمل مسؤولية التجاوزات في مؤسسة التامينات الاجتماعية التي تحدث عنها النواب.

ولفت الى ان بعض المسؤولين يريدون تحويل مؤسساتهم إلى مؤسسة عسكرية وهذا ما يحدث في مؤسسة التامينات، وعندما نقدم اقتراحات مثل التقاعد المبكر فيدعي المسؤولون ان هناك مشكلة في الحسبة الاكتوارية في الصناديق السيادية ويحجبوا عنا المعلومات.

واكد انه إذا ثبت أن مؤسسة التامينات الاجتماعية تعطي لنا معلومات غير صحيحة فيجب أن يكون الحساب عسيرا.

محمد الدلال: كل الشكر في لجنة الميزانيات وأعضاء المكتب الفني على هذه التقارير التي تعد مفخرة لمجلس الأمة، لكن يؤسفنا ان بعض الوزراء يجلسون في الاستراحة ولا يريدون مواجهة النواب وملاحظاتهم.

وقال انه عندما نقرأ الميزانيات نجدها كلها تجمع على قضية واحدة وهي عدم احترام مؤسسات الدولة للأجهزة الرقابية.

وتساءل: هل يُعقل أن المخالفات في هيئة الزراعة تتكرر سنة بعد سنة؟ لافتا الى ان بعض الجهات لا تورد الرسوم والإيرادات إلى ميزانية الدولة فما أن هذه المؤسسات مدركة أو متعاونة مع مجلس الوزراء لإفادة بعض مراكز القوى، أو أن مجلس الوزراء بحالة من الضعف تجعله غير قادر على تطبيق القوانين، ولن أقبل ولن أوافق على ميزانيات هذه الجهات.

وطالب بتغيير الهيكل الاداري للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، خاصة ان استمرار تجاوزاتها بدون اي إجراء يعد إخلالا بمسؤوليتنا الدستورية.

يوسف الفضالة: العامل المشترك بين الميزانيات هو عدم احترام الجهات الرقابية، والوظائف لغير الكويتيين.

وأوضح ان استثمارات مؤسسة التامينات الاجتماعية بالمليارات ويديرها غير كويتيين شهاداتهم عليها علامات استفهام.

واستطرد قائلا: مليارات المتقاعدين تدار من خلال اشخاص يحملون تخصصات آداب وكيمياء وإدارة فنادق، كيف تقبلون بهذه الأشياء في أكبر مؤسسات الدولة.

واضاف: 40 ٪ من أموال التامينات موجودة في ودائع وهذه نعمة وإلا كانت تمت سرقتها، ولكنها توجه لبنوك معينة ولم توجه لمن يعطي أكبر العوائد.

واكد ان هناك تهاونا في الأموال العامة ولم يأت من فراغ بل من ضعف الإدارة الحكومية، لافتا الى ان هيئة الزراعة عبارة عن هيئة منتزهات خاصة ان كل التقارير لم تبين ان هناك انتاجا بل مخالفات وتنفيع وشراء ولاءات.

وقال ان الحكومة بعد استجواب رئيس الوزراء اعتقدت ان المجلس «بجيبها» مشددا على انه لن يوافق على هذه الميزانيات.

أسامة الشاهين: لشكر لجنة الميزانيات نوابا وفنيين وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة.

ولفت الى ان لجنة الميزانيات تقترح رفض ميزانية هيئة الزراعة بسبب الكم الهائل من المخالفات الذي بلغ 271 مخالفة اضافة الى تجاهل الهيئة قرارات مجلس الوزراء بعدم إنشاء مكاتب للتدقيق الداخلي.

واكد ضرورة التنسيق بين هيئة الزراعة ووزارة الأشغال لأن هناك مشاريع تجميلية تقوم بها هيئة الزراع ثم تقوم وزارة الأشغال بهدمها والأراسل وتتكرر الملاحظات على المؤسسة دون إصلاح الخلل وهناك 35 مخالفة مالية منها 24 ملاحظة تمت دون الرجوع الى الإدارة المالية.

وقال المرداس: يجب أن تكون هناك سياسة واضحة للإيداع ويجب ان تكون الإيداعات في بنوك إسلامية لأنها أموال تخص مواطنين ولا يريدون ان تكون عن طريق بنوك تقليدية.

واضاف: هناك تناقض مع رؤية صاحب السمو في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، ويجب أن يكون الاستثمار الحقيقي داخل الكويت حتى يطبق عليه القوانين المحلية ويكون رافدا للاقتصاد المحلي.

– احمد الفضل: ماذا لو اسقطنا الوزير المشرف على هيئة الزراعة، ستاتي نفس الملاحظات العام المقبل والذي يليه، اذن نحن بذلك لا نعاقب المتسبب الحقيقي، ولابد أن نربط بقاء الموقف بما تم من انجاز، ولذلك نحتاج إلى تشريعات ذكية، ليكون المسؤول المباشر عن المخالفة مربوطا بتسوية الملاحظات والإنجاز من عدمها.

واضاف: القانون يكفل التجديد للمنصب وهو ذاته كفيل بإخراج المتخاذل من منصبه، ولا جديد في التقارير لاننا نكرر نفس الطريقة بالعلاج، ولا بد أن نحاسب المتسبب الحقيقي وبناء على ذلك لا بد من استعجال البديل الاستراتيجي.

وقال الفضل: نحن بصدد عمل قانون للتوسعة ويصرف عليها نفس الأموال العامة مثل ما يتم في شارع الغوص وشارع الديموقراطية.

– نايف المرداس: قضية مؤسسة التامينات تلامس شريحة المتقاعدين وملاحظاتها يجب الوقوف عليها، وهناك 29 مليارا ولا يوجد في إدارة الاستثمارات إلا مدقق واحد وهذا دليل على عدم الاهتمام.

وأضاف: لا يخفى على الجميع ان هذه الأموال تخص المتقاعدين والأيتام

السبيعي: الجبري قام بتعديل 70 بالمئة من المخالفات ولا بأس بأن نعطيه الفرصة ويتعهد بحل الباقي

صفاء توزع الحلوى على زملائها

إعلان تذكيري

الشركة الكويتية السعودية القابضة ش.م.ك (مقفلة)

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية، وذلك يوم الخميس الموافق 1 يونيو 2017 في تمام الساعة 12:00 ظهرا في- مبنى الهيئة العامة للصناعة – القاعة الرئيسية (1) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية والغير عادية:

أولا: جدول أعمال الجمعية العامة العادية:-

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وإعتمادها.
5 - سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
6 - سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع أطراف ذات صلة.
7 - الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
8 - مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة اعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
9 - مناقشة إخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق عن تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
10 - تعيين او إعادة تعيين السادة الهيئة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
11 - تعيين او إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.

ثانيا: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:-

الموافقة على تفويض مجلس الإدارة للقيام ببيع أصول الشركة بغرض إسترداد المساهمين لقيمة الأسهم التي سيتم تخفيضها من رأس مال الشركة كل حسب نسبته في رأس المال، حيث أعد مجلس الإدارة خطة لبيع بعض الأصول والإستفادة من أعلى عائد على الإستثمار عند البيع بما يحقق مصلحة المساهمين.

لذا يرجى من السادة / المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن شارع الخليج - برج أحمد - الدور الخامس - إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) - هاتف رقم 22464565-22464585 وذلك لاستلام إستمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة المذكورة.

مجلس الإدارة